

Distr.: General
26 July 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

اللجنة الثانية

البند ٥٨ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:

دور المرأة في التنمية

دور المرأة في التنمية

تقرير الأمين العام عن دور المرأة في التنمية

موجز

عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٥٨، يركز هذا التقرير على أثر العولمة على توظيف المرأة وتمكينها، باستخدام مثال من قطاع الخدمات. ويستعرض التقرير كلاً من المزايا والتحديات التي تواجهها المرأة نتيجة لنمو قطاع الخدمات، ويتناول بالدراسة مناظير نوع الجنس في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") واستناداً إلى المساهمات المقدمة من كيانات منظومة الأمم المتحدة، يقدم التقرير أمثلة للأنشطة الرامية إلى الترويج للمساواة بين الجنسين في قطاع الخدمات. ويختتم التقرير بتوصيات بشأن المساواة بين الجنسين في مجال الاقتصاد، لتنظر فيها الجمعية العامة.

*A/60/150.

190805 180805 05-44249 (A)

0544249

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤-١	أولا - مقدمة
٣	١٢-٥	ثانيا - الاتجاهات المتعلقة بتوظيف المرأة
٦	٤١-١٣	ثالثا - المرأة والتوظيف في قطاع الخدمات
٨	٢٤-٢١	ألف - الفجوات في الأجور بين الجنسين
٩	٢٩-٢٥	باء - تقسيم سوق العمل حسب نوع الجنس
١١	٣٣-٣٠	جيم - ظروف عمل المرأة وأمنه
١١	٣٧-٣٤	دال - الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير الخدمات والعمل عن بُعد
١٣	٤١-٣٨	هاء - المرأة في مجال الإدارة وصنع القرار
١٤	٤٩-٤٢	رابعا - المساواة بين الجنسين والتجارة الدولية في الخدمات
١٦	٥٤-٥٠	خامسا - أنشطة كيانات الأمم المتحدة المعنية بالمرأة في قطاع الخدمات
١٧	٦٣-٥٥	سادسا - النتائج والتوصيات

أولا - مقدمة

١ - أكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ٢٠٦/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أن للمساواة بين الجنسين أهمية أساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وأن الاستثمار في تنمية المرأة والفتاة له أثر مضاعف، ولا سيما في الإنتاجية والكفاءة والنمو الاقتصادي المطرد. وسلمت الجمعية العامة في قرار لها بالإسهام المهم الذي تقدمه المرأة في الاقتصاد وبما تمثله المرأة من قوة رئيسية للتغيير والتطور في جميع قطاعات الاقتصاد، وبخاصة في المجالات الحيوية مثل الزراعة والصناعة والخدمات. وأعربت الجمعية العامة عن إدراكها بأنه على الرغم من أن النساء يمثلن نسبة مهمة ومتزايدة من أصحاب المشاريع التجارية، فإن مساهمتهن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية محدودة بفعل عوامل عدة من بينها انعدام المساواة بين المرأة والرجل في إمكانيات الاستفادة من الائتمانات والتكنولوجيا وخدمات الدعم والأراضي والمعلومات وفي التحكم فيها. وإن ما تتعرض له المرأة من تمييز مستمر، يعيقها عن المساهمة بدور كامل متساو في التنمية والتمتع بفرصة متساوية في الاستفادة منها.

٢ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الستين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ قرارها ٢٠٦/٥٨، بما في ذلك أثر العولمة في تمكين المرأة وإدماجها في التنمية.

٣ - وقد أعد هذا التقرير استجابة لهذا القرار. وهو يركز على الاتجاهات المتعلقة بتوظيف المرأة، ويستخدم قطاع الخدمات كمثال^(١) ويوفر معلومات عن أدوار المرأة في قطاعات الصحة والتعليم والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤ - ويستعرض التقرير كلا من المزايا والتحديات التي تواجه المرأة نتيجة لنمو قطاع الخدمات ويتناول بالدراسة المنظورات الجنسانية في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات"). ويوفر التقرير، بالاستناد إلى مساهمات من كيانات منظومة الأمم المتحدة^(٢) أمثلة لأنشطة الترويج للمساواة بين الجنسين في قطاع الخدمات. ويختتم التقرير بتوصيات تتعلق بالمساواة بين الجنسين في مجال الاقتصاد، لتتطرق فيها الجمعية العامة.

ثانياً - الاتجاهات المتعلقة بتوظيف المرأة

٥ - يعتبر تزايد وجود المرأة في قوة العمل^(٣) وتمكينها منذ منتصف السبعينيات من بين المنجزات الإيجابية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، فقد قدر عدد النساء العاملات بـ ١.٢

بليون امرأة في عام ٢٠٠٣ بعد أن كان عددهن بليوناً في عام ١٩٩٣^(٤). وما برحت تزداد معدلات الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المرأة في معظم أنحاء العالم، باستثناء أوروبا الشرقية ووسط أوروبا (منذ عام ١٩٨٩) والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث لا تزال هذه المعدلات منخفضة بالمقاييس العالمية^(٥).

٦ - وعلى الرغم من زيادة معدل توظيف النساء، فقد توازى مع هذا في بعض المناطق ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الأجور وتدني أحكام وشروط التوظيف. وتمثل المرأة ٦٠ في المائة من العاملين الفقراء في العالم وعددهم ٥٥٠ مليون عامل^(٦) وقد سمح نمو العمل غير الرسمي في شتى أنحاء العالم، إلى جانب إضفاء الطابع غير الرسمي أو طابع الأعمال العرضية على التوظيف بأن يقوم أرباب العمل بخفض تكاليف العمالة. وأسفر هذا أيضاً في كثير من الحالات عن تجاوز تشريعات العمل وعدم توفير الاستحقاقات الاجتماعية، مما زاد من عدم استقرار الوظائف، وانعدام الأمن بالنسبة لأسباب الرزق. وعلى سبيل المثال، تحصل كثير من العاملات المتريات^(٧) على أجور منخفضة للغاية، ولا تتمتع بحماية قوانين العمل، ولا يحصلن على استحقاقات الرعاية الاجتماعية^(٨).

٧ - وطبقاً لآخر إحصاءات منظمة العمل الدولية، تشكل العمالة غير الرسمية - العمالة بعقود غير آمنة، أو بدون استحقاقات للعاملين، أو بدون حماية اجتماعية - ما بين ٥٠ إلى ٧٥ في المائة من العمالة غير الزراعية في البلدان النامية، وتترع إلى أن تكون مصدراً أكبر للعمالة بالنسبة للمرأة منها بالنسبة للرجل في جميع المناطق النامية، باستثناء شمال أفريقيا. وتبين نتائج تحليل ثلاثة مؤشرات وهي - المركز، والقطاع، والأجور/العائدات - أن احتمالات عثور المرأة على العمل في مجال الاقتصاد غير الرسمي أكثر منها بالنسبة للرجل. ونتيجة لذلك، تشكل المرأة حصة أكبر في عدد العاملين الفقراء في العالم - ي الذين يعملون ولكن لا يحصلون على ما يكفي لرفع مستواهم ومستوى أسرهم إلى ما فوق خط الفقر وهو دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة في اليوم^(٩).

٨ - وتبين أنماط إضفاء الطابع غير الرسمي على العمالة من منطقة إلى أخرى، بيد أن الاتجاه العام يبعث على الإحباط من حيث آفاق إعمال حقوق المرأة ورفاهها. فهناك أشكال رئيسية من أنشطة القطاع غير الرسمي التي تقوم بها المرأة في أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة تشمل أعمالاً ثانوية تراوحتها المرأة لتكملة أعمال القطاع الرسمي المنخفضة الرواتب، وذلك من قبيل مجالي الصحة والتعليم، والعمل كوكلاء من الباطن في أعمال حدودية على نطاق صغير، أو في تجارة "الحقيقية" ففي منطقة سان بطرسبرج في الاتحاد الروسي تشكل المرأة معظم العاملين في المؤسسات غير الرسمية في مجالات التعليم والصحافة والثقافة (٨٦ في

المائة)، وفي مرافق المطاعم والخدمات (٨٥ في المائة)، وفي تجارة التجزئة (٦٩ في المائة). ويحاكي نمط تركيز الوظائف التي تضطلع بها المرأة في أدنى درجات سوق العمالة غير الرسمية الاتجاهات الموجودة في الاقتصاد الرسمي^(٨).

٩ - ويضر التمييز الأفقي والرأسي بمشاركة المرأة في سوق العمل. ولئن كان التمييز الأفقي يمنع المرأة من دخول "وظائف الرجل" التقليدية، فإن التمييز الرأسي يؤثر في فرص التطوير الوظيفي للمرأة ويمنعها من الوصول إلى الوظائف الإدارية.

١٠ - وقد زادت حركة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وعبر الحدود الدولية، وكان لذلك جوانب إيجابية وسلبية بالنسبة لكل من الأفراد والبلدان التي تعرضت لهذا. فثمة عدد متزايد من النساء، يهاجرن بصورة مستقلة لأغراض البحث عن العمل. وهناك تحول إلى الهجرة المؤقتة وزيادة في عدد المهاجرات دون توثيق، بما في ذلك من خلال الاتجار بهن. وقد يدخل في روع النساء اللاتي يجري تهريبهن بواسطة المهربين بأمن سيعملن في وظائف مشروعة، لكن ليجدن أنفسهن وقد وقعن في فخ العمل المتزلي، والمصانع المستغلة للعمال، وأنواع من الاستغلال التي تشكل شكلا معاصرا من أشكال العبودية^(٩).

١١ - وتهاجر فئات عديدة قائمة بذاتها من النساء لأغراض العمل وهن يتفاوتن من حيث المهارات، وطول مدة الإقامة في البلد المضيف والمركز القانوني. وتمثل أدنى مجموعة المهارات التي تتصف بها المهاجرات في حني الثمار، والخضروات، وصناعة الملابس، وأصناف أخرى، وتجهيز اللحوم والدواجن والعمل كمساعدات في مجال الرعاية المنزلية وفي المستشفيات، وفي تنظيف المطاعم والفنادق، وتقديم طائفة متنوعة من الخدمات الأخرى^(٩) ويعني شغل المرأة لأدنى المراكز مرتبة في سوق العمل، والقيمة المنخفضة التي تعطى للعمل المتزلي، والأعمال المتعلقة بالرعاية، والافتقار إلى الحماية الاجتماعية والوظائف غير المنتظمة، ولا سيما في صناعتي التسلية والمستشفيات، أن كثيرا من النساء عرضة للاستغلال. وتشغل المهاجرات في أنشطة متنوعة بنفس القدر، في مجموعة المهارات العليا. فهن يشغلن وظائف تطلب مهارات متخصصة، ويقمن بإدارة شركات متعددة الجنسية، يضطلعن بالتدريس في الجامعات، ويوفرن الخبرة في مجالات البحوث والتنمية، للصناعات والأوساط الأكاديمية، ويقمن بأعمال التصميم والبناء، والبرمجة الحاسوبية وما إلى ذلك.

١٢ - وقد أدت ثورة المعلومات والاتصالات والوصول إلى وسائل الإعلام، إلى زيادة وعي المرأة بالفروق القائمة في مستويات المعيشة وزيادة اهتمامها بالهجرة^(١٠). وتبين الاتجاهات الحديثة أنه ولو أن المهاجرات ربما يحققن أموالا أكثر مما لو حققنها في بلدانهم، إلا أنهن ما زلن يتعرضن للتمييز في وظائف منخفضة الرواتب^(١١).

ثالثا - المرأة والتوظيف في قطاع الخدمات

١٣ - يعد تدويل الخدمات من صميم العولمة الاقتصادية كما أن قطاع الخدمات اليوم أكبر وأسرع القطاعات نموا في الاقتصاد العالمي^(١٢). ما برح الاستثمار الأجنبي المباشر يزداد بصورة مطردة في مجال الخدمات ليشكل ما يربو على نصف رصيد العالم من الاستثمار، ويقدر أنه يشكل ٧٥ في المائة على الأقل من تدفقات الاستثمار^(١٣). وتتيح تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بصورة متزايدة توزيع الخدمات وتوفيرها، كما تتيح إعادة تشكيل سوق العمل في إطار الخدمات^(١٤). ولقد أصبح توفير اتصالات شبكة الإنترنت هيكلا أساسيا للتجارة في الخدمات^(١٥).

١٤ - وقد أدى بطء النمو أو انخفاض حصة المرأة في فرص العمل في قطاع التصنيع، إلى انسحاب المرأة من قوة العمل أو التحرك صوب قطاع الخدمات. ومع أن معظم البلدان النامية لا تزال تعتمد على الزراعة لبناء ثروتها، فإن قطاع الخدمات ينمو بصورة مطردة حسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد أفاد أيضا المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية أن ٧٩٥ في المائة من النساء في أوروبا كن يشغلن وظائف في قطاع الخدمات في عام ١٩٩٦، مقارنة بـ ٣٦٣ في المائة في الصناعة و ٤,٢ في المائة في الزراعة^(١٦). وفي استراليا كانت النساء تشكلن معظم الموظفين في قطاع الخدمات عام ١٩٩٧ (حوالي ٩٠ في المائة)^(١٧). ويقدر أن قطاع الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية سيشهد أكبر نمو مهني فيما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٢، حيث سيتم إنشاء حوالي ربع هذه الوظائف في مجال خدمات التعليم والصحة، وربع آخر في مجال الخدمات الفنية والتجارية^(١٨).

١٥ - ويتباين معدل توظيف المرأة في قطاع الخدمات أيضا فيما بين المناطق، رهنا بالقطاع. ففي مجال الوساطة المالية، على سبيل المثال، فاقت النساء الرجال من حيث العدد في كثير من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٨ - حيث بلغت نسبتهم ما يقرب من ٦١ في المائة من مجموع عدد الموظفين في أيرلندا وحوالي ٨٠ في المائة في فنلندا، وإن كان عددهن أقل من ٢٧ في المائة في إسبانيا وأقل من ٣٥ في المائة في إيطاليا والبرتغال^(١٩). ومن ناحية ثانية، فعلى نحو ما أفادت به اللجنة الاقتصادية لأوروبا انخفضت حصة المرأة من الوظائف في هذا القطاع بنسبة ٢٣ نقطة مئوية في لتوانيا وبنسبة سبع إلى ثماني نقاط مئوية في الجمهورية التشيكية وفي إستونيا، في ما بين سنتي ١٩٩٤ و ٢٠٠١.

١٦ - وتعمل كثير من المهاجرات في قطاع الصحة، ولا سيما كمرضات وأخصائيات للعلاج البدني. وتحذو تلك الوظائف غالبا حذو النماذج النمطية المتعلقة بنوع الجنس،

المعترف بها جيدا، من حيث ما يعتبر في بعض السياقات بمثابة أنشطة اقتصادية مقبولة بالنسبة للمرأة. وتميل عائداتها أيضا إلى أن تكون أدنى مقارنة بعائدات الرجل في وظيفة مماثلة. ومع اضطلاع كثير من النساء الحاصلات على التعليم العالي من البلدان النامية بأعمال لا تحتاج إلى مهارات أو تحتاج إلى شبه مهارات أصبح المهبوط بمهارات المهاجرات مشكلة خطيرة^(١٩).

١٧ - وقد يؤدي توقع الحصول على وظيفة في بلدان أخرى إلى إثارة الاهتمام بالتعليم العالي. فعلى سبيل المثال، زاد اهتمام المرأة والرجل في الفلبين بمدارس التمريض، وقد أثار هذا الاهتمام ارتفاع الطلب على تلك المهارات في جنوب شرق آسيا. وتتسم هذه الظاهرة بعدد جنساني يدعو إلى الاهتمام حيث أصبح الرجل يهتم بما كان يعتبر تقليديا عملا تزاوله المرأة، فقد أصبحت الهجرة للحصول على وظيفة ممرض توفر له عائدا مرتفعا للاستثمار التعليمي. أما إن كانت الزيادة في عدد الفنيين في مجال التمريض سوف تترجم إلى رعاية صحية أفضل في الفلبين فلا تزال أمرا لم يحسم بعد. وعادة، يفضل الممرضون والفنيون الطبيون الآخرون الذين يظلون هنا في الفلبين العمل في المدن، تاركين بذلك فجوة في المناطق الريفية، التي تتسم بأدنى معدلات الوصول إلى الرعاية الصحية^(٢٠).

١٨ - وقد أدت القيود على الميزانية في قطاع الصحة، في العالم الأكثر تقدما، إلى زيادة الطلب على العمال المهاجرين^(٢١). وفي بعض البلدان الأوروبية، يلتبس بصورة متزايدة، الاستفادة من المهاجرات لشغل وظائف الرعاية، لسد الفجوات في مجالات الصحة والخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية، وللعمل كعاملات في المنازل، وبأجور وشروط لا يقبلها المواطنون عادة. وقد أظهر تحليل بيانات تصاريح العمل في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، لعام ٢٠٠٠ أن القطاعات التي بها نسبة كبيرة من العاملات شكلت بعض أكثر القطاعات نموا من حيث العمالة المهاجرة. وأسفرت أزمة التمريض في المملكة المتحدة وأيرلندا، فضلا عن كندا والولايات المتحدة، عن سوقي عمل عالمية حقا. ولا تؤدي توقعات الحصول على راتب أفضل إلى اجتذاب النساء إلى الشمال فحسب، بل تشكل حالة قطاع الصحة في بلد المنشأ عاملا دافعا مهما^(٢٢).

١٩ - وتوجد حصة كبيرة من وظائف المرأة في قطاع الخدمات في مجال تجهيز المعلومات، ولا سيما من حيث إدخال البيانات^(٢٣). وأسهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة التوظيف والفرص الاقتصادية للمرأة في كثير من بلدان. ففي أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، ووسط أوروبا، وجنوب آسيا، وجنوب شرقي آسيا، والجنوب الأفريقي، على سبيل المثال، تشارك المرأة بصورة متزايدة في المستويات العليا من قوة العمل في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتمثل المرأة ٢٠ في المائة من العاملين في صناعة البرمجيات في البرازيل، وفي

ماليزيا، تمثل المرأة ٣٠ في المائة، من الفنيين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات^(٢٢). وفي كيرالا تكنولوجبارك في الهند تشكل المرأة قرابة ٤٠ في المائة من قوة العمل في مجال الحاسوب. وفي مطلع التسعينيات، شهدت بربادوس زيادة حادة في توظيف المرأة في قطاع المعلومات^(٢٣).

٢٠ - وطبقا لتقديرات منظمة العمل الدولية، تمثل المرأة ما يصل إلى ٧٠ في المائة من قوة العمل في مجال السياحة العالمية^(٢٤). وفي جمهورية كوريا، كان ٦٠ في المائة من العاملين من النساء^(٢٥). و ما برحت نساء كثيرات نشيطات في كثير من البلدان، كمنظمات للمشاريع في قطاع السياحة، فقد قمن بإنشاء فرص اقتصادية واجتماعية جديدة. (E/CN.17/1999/5/Add.2).

ألف - الفجوات في الأجور بين الجنسين

٢١ - لا تزال الفجوات في الأجور قائمة بين الجنسين في جميع القطاعات في شتى أنحاء العالم، ويعزى ذلك بصورة كبيرة إلى التمييز في الوظائف، سواء كان التمييز رأسيا أم أفقيا، وكان ذلك نتيجة لارتفاع معدل مشاركة المرأة في العمل كغير متفرغة. وتشير الدراسات المتعلقة بالاقتصادات الآسيوية التي تنمو بصورة أسرع إلى أن نمو الصادرات في القطاعات الكثيفة العمالة، ونمو الاقتصاد كان أسرع في البلدان التي اتسمت بوجود فجوات أوسع في الأجور بين الجنسين. ويعتبر الضغط التزولي على الأجور في هذه الوظائف ناجما عن المنافسة العالمية، وهو يفرض قيودا خطيرة على القدرة التفاوضية للمرأة في ما يتعلق بالأجور.

٢٢ - ويبين استعراض البيانات المتاحة لست فئات وظيفية متنوعة أن المرأة في معظم الاقتصادات، لا تزال تحقق عائدا يقل بنسبة ٩٠ في المائة أو أكثر مما يحققه زميلها الرجل. وحتى في الوظائف التي تعد من وظائف المرأة بصورة نمطية من قبيل التمريض والتعليم لا توجد مساواة في الأجور بين الجنسين^(٢٦). ففي عام ٢٠٠٣ على سبيل المثال، كانت عائدات الممرض في الولايات المتحدة الأمريكية تزيد بنسبة ١٢ في المائة عن عائدات المدرسة^(١٨). ويشير تقرير التعليم في العالم الصادر عن اليونسكو إلى أن رواتب المدرس تكون أعلى عندما تكون مهنة التدريس هي مهنة الرجل^(٢٧).

٢٣ - وتؤدي ندرة البيانات المتعلقة بالأجور والمفصلة حسب نوع الجنس إلى جعل التقييم التام للفجوات القائمة بين الجنسين أمرا صعبا. وتوفر البيانات الحالية أدلة على تضيق الفجوة في بعض المجالات في عدد كبير من البلدان. ويمكن أن يعزى تقليل الفجوة بين أجور المرأة والرجل إلى انخفاض الفجوات في المؤهلات التعليمية بين المرأة والرجل. على أن بعض

الدراسات التي أجريت على الصعيد القطري والتي عزلت آثار تحرير التجارة، قد وجدت أن الفجوات في الأجور، والناجمة عن التمييز قد تزايدت^(٥). وقد تؤدي إصلاحات القطاع العام أيضا إلى ضغط نزولي على الأجور وعلي شروط العمل، وتؤثر هذه الإصلاحات بصفة خاصة على الموظفين في المستويات الدنيا^(٥).

٢٤ - وقد أدت البيئة الاقتصادية العالمية الشديدة التنافس، مع زيادة التشديد على الإنتاج الكثيف العمالة، والموجه للتصدير - بما في ذلك في مجال الخدمات، إلى تكثيف الجهود من أجل استخدام عمالة أقل تكلفة. وبحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كثيرا ما يفضل توظيف العاملات في الصناعات الخدمية الكثيفة العمالة، حيث يعتبرن من العمالة الرخيصة والمرنة. ومع أن رواتب النساء وأوضاعهن قد تكون أحيانا أفضل في قطاع التصدير، فإن كثيرا من الوظائف تعتبر غير مأمونة، وتتسم بظروف سيئة للغاية، ولا توجد سوى إمكانات قليلة للنهوض بها. وأرباحها ليست أيضا دائمة باستمرار - وتواجه النساء اللاتي يفقدن وظائفهن في الصناعات الكثيفة العمالة، والمتنقلة على الصعيد الدولي، مصاعب في الحصول على وظائف في الصناعات التي تعتمد على كثافة رأس المال، والتي قد تقوم بالاستعاضة عنهن^(٥).

باء - تقسيم سوق العمل حسب نوع الجنس

٢٥ - بالرغم من المشاركة المتزايدة للمرأة في الأعمال المدفوعة الأجر، لا يزال تقسيم سوق العمل حسب نوع الجنس قائما. ولئن كان هناك تباين في الظروف الخاصة بكل بلد، فإن التمييز في العمل بين عمل مدفوع الأجر وعمل غير مدفوع الأجر، ضمن أسواق العمل مدفوعة الأجر، لا يزال سائدا على نطاق عالمي^(٦). وحتى في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث ما برحت تزداد مشاركة المرأة في قوة العمل، لا تزال أوجه التباين بين الجنسين في سوق العمل قائمة. ويبدو أن عدد ساعات العمل التي يتم العمل وفقا لها هي المسئولة عن تلك الفروق، حيث يعمل الرجال كمتفرغين، وتعمل النساء غير متفرغات، وذلك، في جملة أمور، نتيجة لعدم تناسب حصتيهما في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر^(٥).

٢٦ - يؤكد واقع تقسيم العمل في صناعات الخدمات التصنيف الطبقي الجنساني المنتشر في بناء الهياكل التنظيمية من خلال خطوط تسلسل السلطات، وتوصيفات الوظائف، والقواعد، وعمليات التمييز المكاني والزمني. ويعمل معظم العاملات في قطاع الخدمات في الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية التي تتطلب مستويات أدنى من المهارات والمرتبطة بأدوارهن الجنسانية التقليدية، في حين يهيمن الرجال على الأعمال ذات الأجر الأفضل ضمن قطاع الخدمات، مثل العمل ضمن قطاع الخدمات المالية والتجارية^(٦). وأبلغت اللجنة

الاقتصادية لأوروبا أن النساء في أوروبا الشرقية وبلدان رابطة الدول المستقلة أخذن يفقدن مكانتهن في قطاعات الخدمات المتصلة بالسوق.

٢٧ - ويمكن التدليل على التمييز الأفقي والرأسي بالعمالة في قطاع السياحة. فمن الناحية الأفقية، يُوظّف النساء والرجال في مهن مختلفة - فالرجال، على سبيل المثال، يُوظّفون كسُقاة في الحانات وبستانيّين وسائقين وطيّارين، في حين تُوظّف النساء كساقيات وخادّات غرف ومنظّفات وبائعات ومضيّفات طيران^(٢٩). ومن الناحية الرأسيّة، يغلب وجود النساء في المهن التي تقلّ فيها فرص التطوير الوظيفي، في حين يغلب وجود الرجال في المناصب الإدارية الرئيسيّة. ومن بين أسباب التمييز الأفقي والرأسي اتّباع القوالب النمطية في التعامل مع الجنسين واستمرار النظرة التقليدية تجاه أدوار الجنسين^(٣٠).

٢٨ - ولاحظ تقرير العمالة في العالم لعام ٢٠٠١ الصادر عن منظمة العمل الدولية أنه يجري استنساخ أنماط التمييز بين الجنسين في مجال اقتصاد المعلومات، حيث يتركّز وجود النساء في وظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يخص معالجة النصوص وإدخال البيانات، التي تتطلّب مهارات متدنّية وذات الصلة بالمستعملين النهائيين، في حين يتركّز وجود الرجال في المناصب الإدارية ومناصب الشؤون الإدارية العليا وفي تصميم الشبكات ونظم التشغيل والبرامج الحاسوبية. ويندر أن تجد النساء اللائي فقدن وظائفهن في القطاعات التقليدية ووظائف في الصناعات الجديدة، التي غالباً ما تكون متصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ولهذا أخذت تظهر أوجه عدم مساواة جديدة بين النساء اللائي لديهن مهارات لوظائف متصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إزاء النساء اللائي ليست لديهن تلك المهارات^(٣٢). وحذر التقرير أيضاً من أنه "مع ظهور العمل عن بُعد كأحد أساليب العمل في مجال اقتصاد المعلومات، فإن أوجه عدم المساواة الاجتماعية القائمة - لا سيما أوجه عدم المساواة بين الجنسين - ستزداد ما لم تُنفذ تدابير ملائمة متصلة بالسياسات"^(٣١).

٢٩ - وفي قطاع التعليم، يتمثل النمط السائد في عديد من البلدان في أن يكون معظم المعلمين على مستوى المدارس الابتدائية من الإناث، فضلاً عن تزايد نسبة المعلمين الذكور في مستويات التعليم العليا. ومن الناحية الأخرى، يحتل الرجال في معظم الأحيان المناصب الإدارية، مثل وظائف المديرين. وما زالت النساء على مسافة بعيدة من المشاركة على قدم المساواة مع الرجال في كل من التعليم والإدارة في مجال التعليم العالي^(٣٣).

جيم - ظروف عمل المرأة وأمنه

٣٠ - يُنظر إلى العمالة في قطاع الخدمات في بعض الأحيان على أنها مرغوبة أكثر من العمالة في قطاع الصناعة انطلاقاً من النظرة إلى أن الوظائف في قطاع الخدمات ذات مكانة أرفع مستوى. بيد أن العمالة في قطاع الخدمات قد لا توفرّ قدرأ أكبر من المنافع من حيث الأجور وأمن العمل. وثمة عدد كبير نسبياً ومتزايد من العمال غير المتفرّغين الذين يفتقرون إلى كثير من المنافع التي يتمتع بها العمال المتفرّغون. والعمال المؤقتون، والعمال ذوو الأعمال الحرّة، ومُنظّمو الأعمال الصغيرة هم أيضاً من النساء بصورة رئيسية^(٣٤).

٣١ - وكانت منظمة العمل الدولية قد اعتمدت اتفاقيات وتوصيات دولية لحماية حقوق العمال. فاتفاقية منظمة العمل الدولية ١٧٢ بشأن ظروف العمل في الفنادق والمطاعم والمنشآت المماثلة تدعو إلى وضع سياسات لضمان إدخال تحسينات في هذا الصدد. وتنصّ الاتفاقية المذكورة، بوجه خاص، على تنظيم ساعات العمل والتعويض عن العمل الإضافي، وتوفير فترات استراحة يومية وأسبوعية، وإجازة سنوية مدفوعة الأجر، ودفع أجر أساسي منتظم، ومنع بيع وشراء العمالة (الوثيقة (E/CN.17/1999/S/Add.2).

٣٢ - وفي مجالات عديدة للرعاية الصحية، تواجه مقدمات الرعاية الصحية ارتفاع أعباء العمل، وتدني الرواتب، وقلّة فرص التقدّم الوظيفي والمشاركة في صنع القرار. وتفيد منظمة الصحة العالمية أيضاً بأن النساء والفتيات يتحملن وطأة عبء الرعاية على الصعيد المنزلي من سلسلة الرعاية المتصلة، وهو عمل معظمه بلا أجر وذو تكاليف باهظة بالنسبة للفتيات اللاتي قد ينتزعن من المدارس لتأديته.

٣٣ - ويتميّز قطاع السياحة بتقديمه ظروف عمل هزيلة بوجه عام للنساء - ويتمثل ذلك في أجور متدنية، وساعات عمل غير منتظمة، وعمل غير تفرّغي وموسمي، بالإضافة إلى غسل الملابس والطبخ وحضانة الأطفال. ونظراً لعدم توافر إمكانية الانضواء في نقابات مهنية، غالباً ما تكون تلك الوظائف ذات ضمانات متدنية من حيث استدامة العمل والاستحقاقات^(٣٤).

دال - الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير الخدمات والعمل عن بُعد

٣٤ - أفضى توسيع نطاق قطاع الخدمات إلى تزايد الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير الخدمات - وهي استراتيجية مهمّة للأعمال نتج عنها تقسيم جديد للعمل على الصعيد العالمي. ففي بعض البلدان في آسيا، مثل الصين والفلبين والهند، تُعدّ عملية الاستعانة بمصادر خارجية للأعمال^(٣٥) أكبر رب عمل وحيد ذي قدرات تكنولوجية يتيح العمل للنساء

وكذلك ميداناً تكسب فيه النساء قسطاً كبيراً من أسباب معيشتهم. أما الوظائف في مجال الاستعانة بالمصادر الخارجية على الصعيد الدولي، من قبيل أعمال النسخ الطبية والقانونية، أو الخدمات البرمجية الحاسوبية، أو المحافظة على الحسابات اليومية للأعمال الصغيرة التي مقرها بلدان أخرى، فقد أحدثت تغييراً كبيراً في توفير فرص العمل للنساء في البلدان النامية^(٣٦).

٣٥ - والعمل عن بعد اتجاه متنام في مجال العمالة فتح آفاق فرص جديدة أمام النساء بتكبيهن من العمل وهن في منازلهن. وتترتب على هذا التنظيم الجديد للعمل آثار تنسحب على الأدوار الجنسانية المتعددة التي تضطلع بها النساء، بما في ذلك مسؤولياتهن في إطار الأسرة المعيشية. وفي حين تتوافر لدى النساء القدرة على العمل في منازلهن، فهن يعملن عن بعد بالإضافة إلى مهامهن المنزلية القائمة. ويتلقين أجوراً متدنية بالنسبة للأجور التي تتلقاها العاملات في القطاع المنظم ولديهن عقود عمل غير مأمونة (إن وجدت هذه العقود على الإطلاق). وفي غالب الأحيان يتعيّن على العاملات في المنازل القيام باستثمارات أساسية لضمان أعمالهن، بما في ذلك شراء حواسيب ودفع تكاليف توصيلها بخدمات الكهرباء والإنترنت^(٣٧).

٣٦ - ويجب أن يُراعى في ترويج العمل عن بعد للنساء الآثار المترتبة على أعباء العمل الذي يُلقى على كواهلهن، علماً بأن تقسيم العمل على صعيد الأسرة المعيشية لا يطرأ عليه تغيير. ورغم أن العمل في المنازل يتيح للنساء مواصلة الاضطلاع بالأدوار المنزلية المنتظرة منهن عادة، فإنه يمكن أن يكون ذا تكاليف باهظة بالنسبة للنساء إذ أنه ينطوي، على سبيل المثال، على السهر طيلة الليالي للتقيّد بالمواعيد النهائية.

٣٧ - ويدور جدل كبير حول تأثير الاستعانة بالمصادر الخارجية والعمل عن بعد على النساء على المدى الطويل. فمن ناحية، يدّعي بعض الباحثين أن تلك الأشكال من العمالة لا تشمل سوى عدد محدود من العاملات المهنيات ذوات المهارات الرفيعة والقسم الأكبر من العاملات شبه الماهرات. وتشير الدراسات التي أجريت في مراكز الاتصال في بعض البلدان إلى الافتقار إلى فرص التطوير والترويج في إطار هذه الأنشطة، وكذلك إلى ارتفاع درجة النضوب في هذا الصدد. ويُستخدم عدد قليل جداً من النساء على الصعيد المهني أو في إدارة عملية الاستعانة بالمصادر الخارجية للأعمال^(٣٨) أما البحوث التي أجراها علماء آخرون معنيون بشؤون المرأة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في آسيا فأنها تعرض الاستعانة بالمصادر الخارجية بوصفها فرصة مهمة لتمكين المرأة اقتصادياً، ولهذا يُتوقع أن تنمو عمالة النساء في هذا القطاع^(٣٨).

هاء - المرأة في مجال الإدارة وصنع القرار

٣٨ - دعا برنامج عمل بيجين الجهات المعنية إلى زيادة عدد النساء في المناصب القيادية في المهنة الصحية، بما في ذلك الباحثات والعالمات. كما دعا برنامج العمل الحكومات والسلطات التعليمية وسائر المؤسسات التعليمية والأكاديمية إلى اتخاذ إجراءات لضمان تكافؤ فرص المعلمات والأساتذة النساء وكذلك مساواتهن في المركز على قدم المساواة مع المعلمين والأساتذة. ودعا أيضاً إلى اتخاذ تدابير إيجابية لزيادة نسبة النساء على صعيديّ تقرير السياسات وصنع القرار في مجال التعليم اللذين درجت العادة على أن يهيمن عليهما الرجال (الوثيقة A/CONF.177/20/Rev.1). وحثّت لجنة وضع المرأة، في دورتها السابعة والأربعين المعقودة في عام ٢٠٠٣، الجهات المعنية على ضمان تكافؤ الفرص للمرأة ورصد تمثيل الجنسين في مختلف فئات ومستويات العمل والتعليم والتدريب في مجالات الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف زيادة مشاركة النساء في صنع القرار على كافة مستويات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام^(٣٩).

٣٩ - وأظهرت البيانات المتعلقة بقطاع التعليم المستقاة من الدول الأعضاء في الكومنولث أنه تزايد حرمان النساء من تولّي المناصب الإدارية ومناصب الشؤون الإدارية عندما أخذن يرتقين في السلم المهني. ولوحظت اتجاهات مماثلة في أوساط الأساتذة النساء. وكانت النساء مُمثّلات تمثيلاً ناقصاً على وجه الخصوص في مؤسسات العلوم والتكنولوجيا. أما الأسباب التي أدت إلى عدم بلوغ النساء مناصب عليا إلا في نطاق محدود في مؤسسات التعليم العالي فإنها شخصية (مثلاً، عدم الاعتداد بالذات)، وهيكلية (مثلاً، الممارسات التمييزية في التعيين والترقية، والافتقار إلى السياسات والتشريعات. بما يضمن مشاركة النساء)، وثقافية (مثل الأدوار القائمة على التمييز بين الجنسين)^(٤٠).

٤٠ - والنساء، في معظم البلدان، مُمثّلات تمثيلاً ناقصاً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهيئات صنع القرار. بما في ذلك المؤسسات والوزارات المعنية بالسياسات والتنظيم المسؤولة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وما زال الرجال يمسكون بمعظم المناصب في مجال الإدارة وصنع القرار في الشركات السلوكية واللاسلكية وهيئات التنظيمية أو هيئات صنع القرار^(٤١). وحتى في الحالات التي يوجد فيها لدى النساء المهارات اللازمة، ما زال استمرار المُعوقات الثقافية، مثل الآراء النمطية حيال أدوار الرجال والنساء وعدم قدرة النساء على التنقل، حاجزين يعترضان سبيل مشاركتهن مشاركة تامة.

٤١ - وتوثق في عدة بلدان الإجراءات المتعلقة بالانتصاف لحالة تمثيل النساء تمثيلاً ناقصاً في مجال الإدارة وصنع القرار. فعلى سبيل المثال، قامت جامعة مجلس جنوب المحيط الهادئ

مبادرة لضمان المساواة بين الجنسين في مجال التعليم العالي من خلال اعتماد ميثاق المحيط الهادئ للمديرات في التعليم العالي، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. ويستند هذا الميثاق إلى المبادئ التي تقضي بأن تكون المرأة في منطقة المحيط الهادئ ممثلة على قدم المساواة مع الرجل على كافة مستويات السياسات وصنع القرار والإدارة في مؤسسات التعليم العالي في المنطقة^(٤٢). ويجري التصدي للنقص في تمثيل النساء في المناصب الإدارية في نظام التعليم من خلال مبادرة مشاركة المرأة في إدارة التعليم في أيرلندا، التي توفر دورات لدعم المعلمات الراغبات في الانتقال من وظائفهن للاضطلاع بأدوار إدارية أو تنظيمية إدارية^(٤٣).

رابعا - المساواة بين الجنسين والتجارة الدولية في الخدمات

٤٢ - اعتمد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة في عام ١٩٩٤ وهو أول اتفاق في مجال التجارة يشمل الاستثمار في الخدمات^(٤٤). ويوفر الاتفاق إطاراً قانونياً للتجارة في الخدمات، مُحدداً على نحو يغطي مجموعة مجالات، بما يشمل الاستثمارات، والخدمات المالية، والاتصالات، والنقل، والتعليم، والطاقة، والمياه، وانتقال الأشخاص. كما دعا إلى التحرير التدريجي للأنظمة التي تعوق كلا من التجارة في الخدمات والاستثمار فيها^(٤٥).

٤٣ - وحظي تحرير التجارة في الخدمات بالاعتراف بوصفه مصدراً رئيسياً لتحقيق المكاسب للبلدان النامية، من حيث قدرته على جلب منافع أكثر مما قد يحققه أي جزء آخر من "جدول أعمال الدوحة للتنمية". وهو يبشر بمكاسب إنمائية - من حيث توفيره احتمالات الكفاءة والنمو للاقتصاد عامة، وتصدير الخدمات الأخرى، والحصول على الخدمات الأساسية اللازمة لتحسين حياة الفقراء. ويبتدئ دراسة حديثة أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن الآثار المترتبة على تحرير التجارة في الخدمات في مجال الرفاه في مجموعة بلدان ومناطق على مستويات مختلفة من التنمية، أن المكاسب التي كانت متوقعة للبلدان والمناطق من خلال الإصلاح الأحادي الجانب للتجارة في الخدمات قد تجاوزت إلى حد بعيد، وباستثناء حالة واحدة، المكاسب التي كانت متوقعة من خلال الإصلاح الأحادي الجانب في الزراعة أو الصناعة^(٤٦).

٤٤ - بيد أن المكاسب المشار إليها تتوقف على توافر تنظيم يتناول المسائل المعقدة المتصلة بميكل الأسواق، وأوجه تقصير الأسواق، والأهداف غير الاقتصادية^(٤٧). وقد أشارت دراسة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن إيلاء الاهتمام لطبيعة التحرير وسرعة السير به وتتابعه سيكون المفتاح الرئيسي لكل من إدارة عملية التكييف وضمان دعم التحرير بأطر تنظيمية سليمة^(٤٨).

٤٥ - وتشهد مشاركة النساء في التجارة بالخدمات في البلدان النامية نمواً تدريجياً، بما يعكس في كثير من الحالات ازدياد مشاركة النساء في عديد من قطاعات الصادرات الصناعية الخفيفة. ويمكن أن يوفر تحرير الخدمات عائدات ذات شأن للنساء إلا أنه قد تحدث أيضاً أوجه عدم مساواة أو تزايد سوءاً^(٤٨).

٤٦ - وتتمثل العوامل التي تؤثر في التكاليف والمزايا المحتملة جراء تحرير التجارة بالنسبة للنساء فيما لديهنّ من أصول قائمة، وفي مدى وصولهنّ إلى الأسواق ووصولهنّ على ما يلزم من بنية أساسية، وما يُضطلع به من أنشطة اقتصادية. ويمكن أن تكسب بعض النساء من تزايد الطلب على الخدمات التي ينتجها، في حين قد تخسر أخريات لأن القطاعات التي يعملن فيها تغدو غير مربحة أو لأنهن غير قادرات على الاستفادة من توافر الفرص. ويعد حدوث الاختلافات بين الجنسين أمراً ممكناً لأن النساء والرجال يعملون في قطاعات مختلفة وينتجون خدمات مختلفة - علماً بأن النساء أقل وصولاً إلى الموارد من الرجال وما زالت النساء يضطعن بنصيب أكبر من المسؤولية عن الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر، وهو ما يحّد من توافر الوقت لديهنّ^(٤٩).

٤٧ - وأصبحت حركة الأشخاص الطبيعيين عبر الحدود الوسيلة الرئيسية لزيادة مشاركة النساء في عمليات تصدير الخدمات في البلدان النامية، وذلك في قطاعات منها، على سبيل المثال، القطاع الصحي. بيد أن منظمات المجتمع المدني تجادل بالقول إن "مرونة" اليد العاملة التي غالباً ما تلي التحرير يمكن أن تفضي إلى خسائر العقود الرسمية، والضمان الاجتماعي، وغير ذلك من المنافع الاجتماعية^(١١).

٤٨ - ولم تفد النساء حتى الآن من إنشاء وجود تجاري لتوريد الخدمات في بلدان أخرى بقدر ما أفاد الرجال من ذلك حيث إن عملية التوريد تنطوي على توزيع استخدام رأس المال وتجنّب المخاطر في أسواق أجنبية، وهي أمور لم تنتهياً لها تماماً منظمات الأعمال بوجه عام بسبب النطاق المحدود لوصولهن على ما يلزم من موارد مالية وموارد أخرى. بيد أن النساء، وفقاً لما أفاد به الأونكتاد، يفدن من إنشاء الوجود التجاري للشركات الأجنبية في عديد من البلدان النامية، وبخاصة في قطاعي الخدمات المالية والتجارية.

٤٩ - وأكد تقرير صادر عن معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية احتمال أن يؤثر إضفاء الطابع السلعي على الخدمات بشكل أكثر سلباً على النساء والفتيات من تأثيره على الرجال والفتيان بسبب عوامل معينة من قبيل عدم تناسب تخصيص الموارد داخل الأسرة المعيشية حيث تنال الفتيات نسبة أقل من الاستثمارات في مجالي الصحة والتعليم

مما يناله الفتيان، وتفتقر النساء إلى الحصول على الائتمانات. أما النقاش الدائر حول الخدمات الاجتماعية، فقد قَصُرَ إلى حد بعيد عن تناول تفاوت الآثار الناجمة على النساء والرجال^(٥).

خامسا - أنشطة كيانات الأمم المتحدة المعنية بالمرأة في قطاع الخدمات

٥٠ - لا يقدم القسم التالي نظرة عامة شاملة إلا أنه يعرض عدداً من الأمثلة الإيضاحية للأنشطة المُضطلع بها من جانب كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة في قطاع الخدمات.

٥١ - لقد أصدرت فرقة العمل المعنية بنوع الجنس والتجارة التابعة للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، بتوجيه من الأونكتاد، منشوراً عن "التجارة والجنسين: فرص وتحديات للبلدان النامية" وذلك في دورة الأونكتاد الحادية عشرة المعقودة عام ٢٠٠٤. ويستعرض المنشور، في جملة أمور، تأثير تحرير التجارة على قطاع الخدمات فيما يخص المرأة^(٤٨).

٥٢ - كما اضطلعت فرادى كيانات عدة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة بأنشطة متصلة بعمالة المرأة في قطاع الخدمات. فقد قامت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، على سبيل المثال، بتحليل الاتجاهات في سوق العمل بالنسبة للجنسين في إطار دراسة الحالة الاقتصادية لأوروبا. وفيما يخص الخدمات الصحية، تعكف منظمة الصحة العالمية في الوقت الراهن على دراسة تأثير مشاركة النساء في القوة العاملة الصحية. وستُدرج نتائج الدراسة المذكورة والتوصيات ذات الصلة في تقرير الصحة العالمية لعام ٢٠٠٦ بشأن الموارد الصحية والبشرية. كما تعكف منظمة الصحة العالمية على النظر في السبل الكفيلة بدعم مقدّمي الرعاية المنزلية التي تضطلع بها النساء بصورة رئيسية في المنازل والمجتمعات المحلية. ونشرت شعبة النهوض بالمرأة الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية: المرأة والهجرة الدولية، التي تناولت حالة العاملات المهاجرات. وركّز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بالتعاون مع مؤسسة نور الحسين والهيئات الطوعية (Netcorps Jordan)، على ربط النساء المنتجات بالأسواق السياحية الموسّعة.

٥٣ - ويقدم مركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية برامج تدريبية مدتها يوم واحد لمنظمات الأعمال في قطاع الخدمات، تشمل التأهب للتصدير، وتنمية المشاريع، والصلات والربط الشبكي في إطار المجتمع الرئيسي للأعمال، ودور منظمات الأعمال، والقيادة الإبداعية، والتمكين الاقتصادي. ومن خلال برامجها للإقراض المضمون جماعياً والقروض الصغيرة والتمويل المتناهي الصغر، وفّرت وكالة هيئة الأمم المتحدة لإغاثة

وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لمنظّمات الأعمال الفلسطينية إمكانية الحصول على رؤوس أموال.

٥٤ - وركّزت كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة على سبيل حصول النساء على الخدمات، مثل المياه والصرف الصحي، والطاقة، والتعليم والتدريب، والخدمات المالية، والتكنولوجيات. وأجرى المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، على سبيل المثال، بحثاً تناولت أبعاد تدفّقات التحويلات المالية بالنسبة للجنسين من أجل تحديد المدخل الاستراتيجية لتقوية قدرات النساء على الاستفادة من الخدمات المالية.

سادسا - النتائج والتوصيات

٥٥ - تتسم التأثيرات المترتبة على العولمة بالتعقيد. وقد تكون ثمة اختلافات شديدة في إمكانات مختلف الفئات على مواجهة التحديات والفرص الناتجة عن العولمة والاستفادة منها. أما أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة، بما في ذلك عدم المساواة بينهما من حيث الحصول على الموارد الإنتاجية والسيطرة عليها والحصول على المعلومات المتصلة بالتكنولوجيا والأسواق، فإنها يمكن أن تحدّ من خيارات المرأة في مجال العمالة وتقيّد مشاركتها في صنع القرار الاقتصادي. وينبغي تهئية بيئة تمكينية تضمن للنساء والرجال على السواء الاستفادة من العولمة.

٥٦ - ورغم أن تحرير التجارة قد يكون محركاً للنمو وزيادة الكفاءة، ثمة أدلة على ما لتحرير سوق العمل من تأثير سلبي على المرأة من حيث الأجور، وظروف العمل، وضمان العمالة في أرجاء عديدة من العالم. كما أفضى تحرير التجارة وسوق العمل إلى زيادة في الطابع المؤقت للعمالة مثل العمالة الموسمية في القطاع الزراعي وخدمات العمل المتعاقد عليها فيما يخص سائر الأنشطة المتّسمة بكثافة اليد العاملة. ولوحظت المخدرات في عمالة الإناث في الصناعة إثر تحرير التجارة كما هو الحال على سبيل المثال، في صناعات النسيج في بلدان متنوّعة كبنغلاديش وزمبابوي.

٥٧ - وأتاح قطاع الخدمات للمرأة مزيداً من فرص العمل، بما في ذلك في القطاعات غير التقليدية مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك السياحة. كما تتنامى مشاركة المرأة في مجال التجارة في الخدمات. بيد أن الغلبة ما زالت للنساء في القطاعات التقليدية للإناث، كما في قطاعي الصحة والتعليم. ولا تتمتع معظم العاملات في مجال الاقتصاد غير الرسمي بحماية اجتماعية.

٥٨ - ومن شأن تقسيم سوق العمل على أساس الجنسين أن يثير تحدياً إضافياً أمام النساء في مجال الاقتصاد، يحول دون دخولهن القطاعات التي يهيمن عليها الرجال أو وصولهن إلى المناصب الإدارية الرئيسية وغيرها من المناصب المتصلة بصنع القرار. وبسبب جهود الأدوار، والقوالب النمطية المرتبطة بالجنسين، قد تكون النساء أقل قدرة على الاستفادة من الفرص المتاحة، وهن أكثر تأثراً بما يترتب على تحرير التجارة والاستثمار من عواقب سلبية على المدى القصير.

٥٩ - ويشكّل الاعتراف بقدر أكبر بتربط المسائل الاجتماعية والاقتصادية وزيادة الاهتمام بالقضايا الاجتماعية شرطاً أساسياً للتصدّي بفعالية لأوجه عدم المساواة بين الجنسين في مجال العمالة. ويلزم وضع سياسات تمكّن النساء والرجال على السواء من الاستفادة من الفرص المرتبطة بقطاع الخدمات، بما في ذلك من خلال تحرير التجارة، ومن تخفيف الآثار السلبية التي تلحق بالنساء.

٦٠ - وتلزم مواصلة بذل الجهود لمعالجة الفجوات القائمة في الأجور بين الجنسين والتميز في سوق العمل بين الجنسين ولتحسين ظروف عمالة النساء وضمانها، بما في ذلك في قطاع الخدمات. ويلزم تقوية الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز مشاركة النساء في المناصب الإدارية.

٦١ - ويعدّ الافتقار إلى بيانات تفصيلية حسب نوع الجنس عقبة أمام اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال العمالة. وينبغي جمع إحصاءات عن الجنسين وبيانات تفصيلية حسب نوع الجنس على نحو روتيني فيما يتعلق بجميع القطاعات وعلى كافة مستويات العمالة.

٦٢ - وثمة حاجة إلى تحديد وتناول منظورات الجنسين المتعلقة بتحرير التجارة في قطاع الخدمات. ويلزم إيلاء اهتمام خاص بكل من الأجور، وظروف العمل، والأمن الوظيفي، والمشاركة في صنع القرار، وقدرة النساء على تصدير الخدمات، وإمكانية الحصول على الإئتمانات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتلزم مواصلة رصد وتقييم الآثار المترتبة على العمل عن بعد على المدى الطويل. ومن الضروري القيام على أساس منتظم^(٣٨) بوضع ورصد المؤشرات والمقاييس في إطار التغيّرات التي تشهدها العلاقات بين الجنسين نتيجة للعمل عن بعد.

٦٣ - ويلزم استعراض السياسات والممارسات الوطنية من أجل القضاء على التمييز ضد المهاجرات في مجال العمالة في قطاع الخدمات. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام

بالخواجز المحددة بنوع الجنس التي تعترض سبيل الهجرة، وممارسات التمييز، والوصول إلى المعلومات، وحماية حقوق الإنسان، والإجراءات المتعلقة بالتحويلات المالية.

الخواشي

- (١) يشمل تعريف قطاع الخدمات المستخدم في هذا التقرير جميع الصناعات غير الزراعية وغير التحويلية. وقد يشمل نقل السلع وتوزيعها وبيعها من منتج ما إلى مستهلك ما، كما في التعامل بالجملة والتجزئة، أو تقديم خدمة كما في التعليم، والرعاية الصحية، والسياحة، والترفيه، والتأمين، والإعلام، وإسداء المشورة القانونية. ويجوز تحويل السلع في عملية توفير الخدمة، كما في صناعة المطاعم.
- (٢) تشمل الكيانات التي ساهمت في هذا التقرير ما يلي: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الأوروبية للزراعة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، واللجنة التقنية المشتركة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، ومعهد الأمم المتحدة للبحوث والتنمية الاجتماعية، ووكالة هيئة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ومنظمة الصحة العالمية.
- (٣) مجموع النساء العاملات والنساء غير العاملات.
- (٤) منظمة العمل الدولية، المرأة والرجل في الاقتصاد غير الرسمي: صورة إحصائية، (جنيف، ٢٠٠٢).
- (٥) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، المساواة بين الجنسين، السعي الحثيث نحو تحقيق العدالة في عالم غير متكافئ، (جنيف، ٢٠٠٥).
- (٦) منظمة العمل الدولية، اتجاهات العمالة العالمية المتعلقة بالمرأة، (جنيف، ٢٠٠٤) (انظر أيضاً الوثيقة ILO/04/09).
- (٧) العامل المنزلي هو فرد يعمل في المنزل بناء على اتفاق ما مع مصنع أو منظمي أعمال يوردون إليه المواد. ويوافق العامل على إتمام المهمة المحددة المتعلقة بالمواد الموردة بحلول وقت محدد مقابل أجر محدد.
- (٨) بناء على معلومات مقدمة من اللجنة الاقتصادية لأوروبا.
- (٩) الدراسة الاستقصائية عن دور المرأة في التنمية: المرأة والهجرة الدولية، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.IV.1).
- (١٠) اللجنة العالمية المعنية بالأبعاد الاجتماعية للعمالة، عمالة منصفة: هيئة الفرص للجميع، (جنيف، منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٤).
- (١١) أ. شيلدوخ، الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات والرعاية الصحية - لم تكون النساء هن اللائي يقمن بالرعاية؟ سلسلة التعليم الاقتصادي: الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات، العدد رقم ٣ (الشبكة الدولية المعنية بنوع الجنس والتجارة، ٢٠٠١).
- (١٢) س. بسناث، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى إمكانية استخدام/عمالة النساء. ورقة أعدت حول "النساء يقمن بقفزة نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: اكتساب الدخول إلى عمالة قطاع الخدمات"، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.
- (١٣) تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٣، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع O3.II.D.8).

- (١٤) هـ. فايد و ج. فلتشر، "عولمة النشاط الاقتصادي: المسائل المتعلقة بالسياحة"، اقتصاديات السياحة، المجلد ٨، العدد ٢ (حزيران/يونيه ٢٠٠٢).
- (١٥) الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، الاتجاهات في مجال إصلاح الاتصالات السلكية واللاسلكية ٢٠٠٠-٢٠٠١، (جنيف، ٢٠٠٢).
- (١٦) المكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية، "تجارة التجزئة أكبر مصدر للعمالة، ٦٥ في المائة من العمال يستخدمون حالياً في قطاع الخدمات في الاتحاد الأوروبي، والنساء هنّ الجهات الفاعلة الرئيسية"، نشرة صحفية العدد ٧١٩٨ (١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨).
- (١٧) ت. كريغ، "هل تنتزع النساء وظائف الرجال؟" مذكرة بحثية العدد ٤٦، ١٩٩٦-٩٧ (برلمان أستراليا، ١٩٩٧)، متاحة في الموقع <http://www.aph.gov.au/library/pubs/rn/1996-97/97rn46.htm>.
- (١٨) إدارة المستخدمين المهنيين، اتحاد العمال الأمريكي (AFL-CID)، قطاع الخدمات: التوقعات والحالة الراهنة، صحيفة وقائع ٢٠٠٤-٧ (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٤).
- (١٩) معهد الأمم المتحدة للبحوث والتنمية الاجتماعية، المرجع السابق؛ لما كان الأطباء والمرضات يغادرون بلادهم سعياً للعمل في وظائف ذات أجر أفضل، يمكن أن تعاني نظم الرعاية الصحية في بلدان المنشأ من نزوح أدمغة، بحيث لا يتبقى للشعوب في تلك البلدان سوى رعاية صحية ذات نوعية متدنية (أ. شيللدوخ، المرجع السالف الذكر). ونتيجة لهجرة المرضات إلى أمريكا الشمالية، فإن أكثر من ٥٠ في المائة من وظائف المرضات في جامايكا لم تُشغل. (د.ك. ستاسيوليس و أ.ب. باكان، التفاوض على المواطنة: المهاجرات في كندا والنظام العالمي، (نيويورك، بالغريف ماكميلان، ٢٠٠٤).
- (٢٠) مارينا دورانو، النساء في التجارة والهجرة على الصعيد الدولي؛ دراسة توفير خدمات الرعاية في إطار العولمة، الشبكة الدولية المعنية بنوع الجنس والتجارة، (٢٠٠٥).
- (٢١) البنك الدولي، "النساء يقمن بقفزة نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: اكتساب الدخول إلى عمالة قطاع الخدمات"، مناقشة فريق، متاحة في الموقع <http://www.worldbank.org>.
- (٢٢) ن. هافكن و ن. تاغارت، الجنسان وتكنولوجيا المعلومات والبلدان النامية: دراسة تحليلية (واشنطن العاصمة، وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ٢٠٠١).
- (٢٣) ك. فريمان، التكنولوجيا العالية والكعوب العالية في الاقتصاد العالمي: هويات النساء والعمل والمشتغلين في التمريض في منطقة الكاريبي، دورهام N.C، مطابع جامعة ديوك، (٢٠٠٠).
- (٢٤) م. وليامز، تحرير السياحة، والجنسان والاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات، سلسلة التعليم الاقتصادي: الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات، العدد ٥ (الشبكة الدولية المعنية بنوع الجنس والتجارة، ٢٠٠٣).
- (٢٥) د. بيلو، العمالة في مجال السياحة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٢٠٠٣، الاجتماع الإقليمي الثلاثي بشأن العمالة في صناعة السياحة لآسيا والمحيط الهادئ، بانكوك، ١٥-١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٣).
- (٢٦) منظمة العمل الدولية، إحصائيات عن الأجور وساعات العمل المتعلقة بالوظائف المهنية وعن أسعار الأغذية: نتائج الاستقصاء عن شهر تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، (جنيف، ٢٠٠١).
- (٢٧) اللجنة الاقتصادية لأوروبا، إحصائيات متعلقة بالجنسين، موقع على الإنترنت لأوروبا وأمريكا الشمالية، متاحة في الموقع www.unece.org/stats/gender/web/genpols/keyinds/education/educonce.htm.
- (٢٨) أنكر وآخرون، الفصل القائم على الجنس في الوظائف المهنية في التسعينيات، ورقة عمل منظمة العمل الدولية، العدد ١٦. البرنامج الذي يركز على الترويج لإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. منظمة العمل الدولية، جنيف، ٢٠٠٣.

- (٢٩) أ. فيلث، "السياحة والجنسان: الفرص المتاحة لأقل البلدان نمواً في إطار اقتصاد عالمي مكثّف"، التجارة والتنمية المستدامة والجنسان، الوثيقة UNCTAD/EDM/Misc.78، الفقرات ٤٢٣ إلى ٤٣٤، نيويورك و جنيف.
- (٣٠) م. هيماك (المحرر)، الجنسان والسياحة: عمالة المرأة ومشاركتها في السياحة، أعدت للدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة (لجنة البيئة والتنمية المشتركة بين الأمم المتحدة والمملكة المتحدة، ١٩٩٩).
- (٣١) منظمة العمل الدولية، التقرير عن العمالة في العالم (جنيف، ٢٠٠١).
- (٣٢) أ. غورومورثي، الجنسان وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: التقرير الاستعراضي، (بريدج، التنمية - الجنسان. معهد دراسات التنمية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤).
- (٣٣) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، المرأة والإدارة في التعليم العالي، دليل للممارسات الجيدة. متابعة المؤتمر العالمي بشأن التعليم العالي، باريس، ٥-٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.
- (٣٤) ك. ويجتريتش، المرأة المعولمة: تقارير مستقاة من مستقبل عدم المساواة (لندن؛ كتب Zed، ٢٠٠٠).
- (٣٥) تمثل عملية الاستعانة بجهات خارجية لإنجاز الأعمال في دعم بائعي التكنولوجيا بغرض توفير وإدارة التطبيقات المتصلة بالمرافق الحساسة وغير الحساسة لدى أي من الشركات. ومن خلال عملية التحويل تلك الموجهة للخدمات تستطيع الشركات أن تزيد من دعمها لشركات الطرف الثالث التي تعمل كمقدمي خدمات للأعمال.
- (٣٦) أ. غورومورثي، استخدام تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير (بريدج، التنمية - الجنسان (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤).
- (٣٧) برنامج دعم الشبكات النسائية التابع لرابطة الاتصالات التقدمية، منهجية التقييم الجنساني، متاح في الموقع www.apcwomen.org.
- (٣٨) شعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمم المتحدة (وشيكاغو في عام ٢٠٠٥)، المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- (٣٩) انظر الوثيقتين E/2003/27 و E/CN.6/2003/12.
- (٤٠) اليونسكو، المرأة والإدارة في التعليم العالي، دليل للممارسات الجيدة. متابعة المؤتمر العالمي بشأن التعليم العالي، باريس، ٥-٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.
- (٤١) سونيا ن. بورغي، المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنوع الجنسانية لأجهزة صنع السياسات والأجهزة التنظيمية. ورقة مقدّمة إلى الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، فرقة العمل المعنية بمسائل الجنسين التابعة لمكتب تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية (جنيف، ١٧-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١).
- (٤٢) رابطة جامعات الكومنولث، متاحة في الموقع <http://www.acu.ac.uk/womens/pacific.html>.
- (٤٣) البيان الوطني لأيرلندا الذي قدّمه السيد فرانك فاهي، وزير الدولة، وزارة العدل والمساواة وإصلاح القوانين، بمناسبة دراسة تقريرَيّ أيرلندا الرابع والخامس في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، نيويورك، ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥.
- (٤٤) يميّز الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات بين أربعة أساليب مختلفة يمكن بها التجارة في إحدى الخدمات، وهي تعرف بـ "أساليب التوريد": الأسلوب ١: التوريد عبر الحدود - وهي الحالة التي تعبر فيها الخدمة ذاتها الحدود من بلد إلى بلد آخر، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والتأمين؛ والأسلوب ٢: الاستهلاك في الخارج - وهي الحالة التي يسافر فيها أفراد إلى بلد آخر من أجل استعمال الخدمة هناك، مثل خدمة المستشفيات والسياحة؛ والأسلوب ٣: الوجود التجاري - وهي الحالة التي تقيم فيها شركة أجنبية شرعية تابعة أو فرعاً لها داخل بلد آخر، مثل شركات المياه في البلد، والمستشفيات، والمصارف، وشركات الطاقة؛

والأسلوب ٤: حركة الأشخاص الطبيعيين - وهي الحالة التي يسافر فيها أفراد من بلدهم هم لتوريد الخدمات في بلد آخر، مثل الممرضات وعمال البناء. ومن بين الأهداف التي أنشئ من أجلها الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات ترويج التجارة والتنمية من خلال التحرير المُتدرِّج. منظمة التجارة العالمية، الخط المباشر عبر الإنترنت، حقائق وتصوّرات. متاحة في الموقع <http://www.wto.org>.

(٤٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جعل التجارة العالمية تعمل لصالح الشعوب (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة هيلنريخ بول، وصندوق الأخوان روكفلر، ومؤسسة روكفلر، وصندوق والاس العالمي. منشورات Earthscan Ltd، ٢٠٠٣).

(٤٦) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، جعل الحدّ من الفقر يعمل لصالح الفقراء، دور منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الشراكة الإنمائية، (باريس، ٢٠٠٥).

(٤٧) مشروع الأمم المتحدة للألفية، تقرير فرقة العمل المعنية بالتجارة (لندن وسترنغ: منشورات Earthscan، ٢٠٠٥).

(٤٨) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التجارة والجنسان: الفرص والتحديات والبعث الخاص بالسياسات، الوثيقة TD/392، مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد للدورة الحادية عشرة المعقودة في سان باولو، البرازيل، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

(٤٩) الوكالة الكندية للتنمية الدولية، المساواة بين الجنسين وبناء القدرات المتصلة بالتجارة: أداة موارد للأخصائيين (٢٠٠٣).